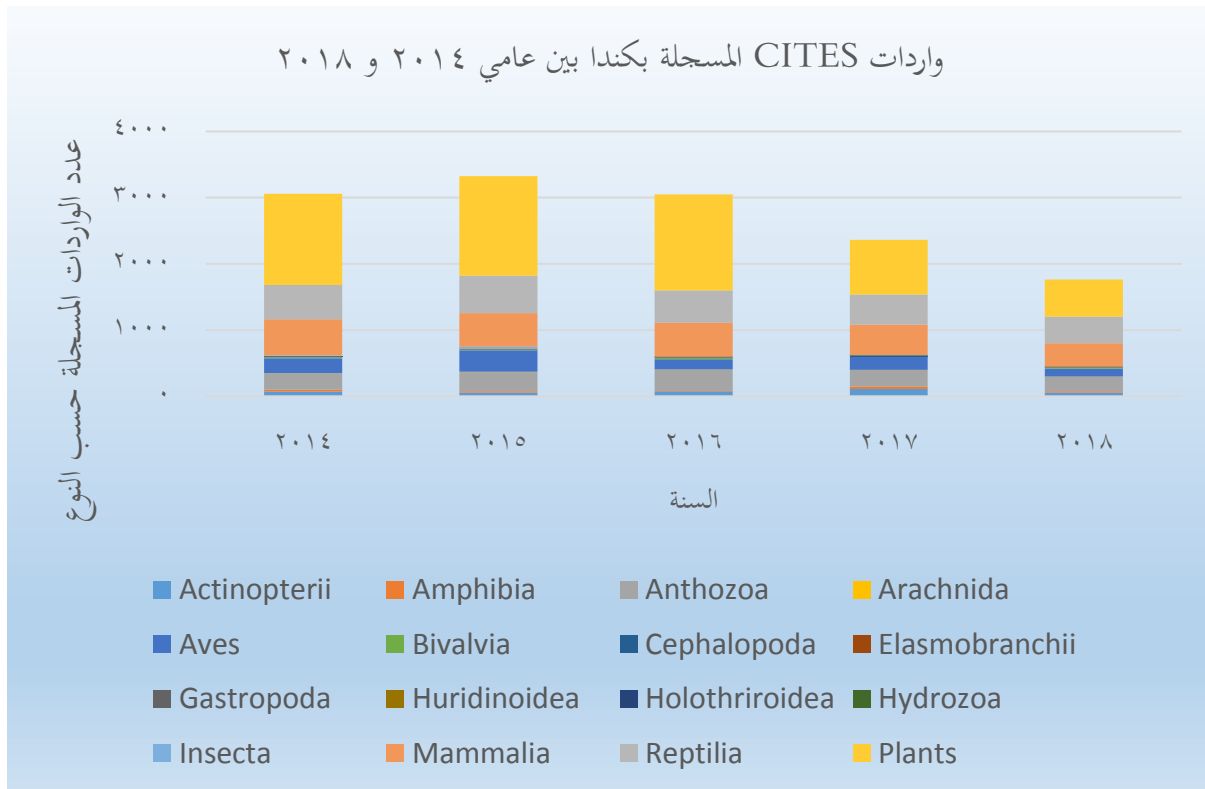


كجزء من زمالة الريادة الممولة من مجلس بحوث الفنون والعلوم الإنسانية للنظر في تطبيق والامتثال لاتفاقية التجارة الدولية لأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES)، تم تحديد واختيار ثلاث حالات دراسية للممارسة المثلى واستخلاص الدروس المستفادة، وكانت كندا هي الحالة الدراسية الأولى.

لدى كندا عدد قليل نسبياً من الأنواع المعرضة للانقراض والمدرجة في اتفاقية CITES للإشراف عليها على الصعيد القومي. يتم مراقبة والتحكم في الصادرات لثلاثة عشر نوعاً من الحيوانات فقط، وذلك يشمل سبعة أنواع من الثدييات، أغلبها من الحوتيات، خمسة أنواع من الطيور، ونوع واحد من الزواحف (السلحفاة الجلدية الظهر). يتم كذلك التحكم في الصادرات لتسعة أنواع من النباتات، أغلبها من النباتات السحلبية - الأوركيديات (ستة أنواع)، كما هو الحال في أغلب الدول، بالإضافة إلى نوع واحد من الصبار (الصبار الكمبري الشوكي الشرقي)، الجينسنغ الأمريكي، ونبات خاتم الذهب (الجذر البرتقالي). أغلب المعاملات المتعلقة باتفاقية CITES في كندا تتمثل في الواردات، كما هو موضح في الجدول التالي طبقاً للبيانات التي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات CITES على شبكة الانترنت.



بالنسبة لمشروع التشريع القومي (NLP) لاتفاقية CITES، تعتبر كندا من دول الفئة الأولى، مما يعني التوفر الجيد للسلطات المختصة، منع انتهاكات الاتفاقية، تواجد العقوبات، وإمكانية المصادرة. اتفاقية CITES مطبقة في كندا من خلال قانون حماية الحيوانات والنباتات البرية وقواعد التجارة المحلية (بين المقاطعات المختلفة) والدولية (WAPPRiITA)، وهو قانون يبيّن تم اعداده خصيصاً لتطبيق CITES. هناك تشابه بين قانون WAPPRiITA وقانون Lacey الأمريكي الأكثر شهرة، حيث ان الاستحواذ على الحياة البرية يجب ان يكون بشكل قانوني طبقاً لقوانين المكان الذي اخذت منه. قانون WAPPRiITA يشمل كذلك الحياة البرية المستولى عليها بشكل غير قانوني من المقاطعة (الولاية) الخاصة بها وكذلك الاستحواذ المقصود على حياة برية بشكل غير قانوني.



بالنسبة للعقوبات، تتلقى الشركات المخالفة أقصى الغرامات المالية الممكنة. الغرامات المالية تأخذ بعين الاعتبار العبء المالي غير المتناسب. إذا كان لدى الشركة الموقع عليها العقوبة مساهمون، تقوم المحكمة بإصدار امر للشركة لإعلام المساهمين بالحقائق المتعلقة بالمخالفة التي ارتكبتها الشركة وكذلك بتفاصيل العقوبات الموقعة عليها بالطريقة التي تعتبرها المحكمة مناسبة وفي خلال الوقت الذي تراه مناسباً. الغرامات تتراوح بين ٥٠٠٠ و ١٢ مليون دولار كندي، كما ان فترة السجن تتراوح بين ٦ شهور وخمسة أعوام.

السلطات الادارية والعلمية وسلطات تطبيق القانون في كندا تقع ضمن نفس القطاع. سلطات تطبيق القانون لديها صلاحيات الضبط القضائي ولها القدرة على التحري والاحتجاز دون الحاجة للرجوع الى قطاعات أمنية أخرى.

بالنسبة للمصادر، فالقانون على ما يبدو يشمل كافة أنواع الحياة البرية، رغم عدم وجود ذكر خاص للحياة البرية الحية. جزء من الغرامة قد يتم منحه الى صندوق الضرر البيئي، والمحكمة قد تقرر أيضا ان يتم دعم أنشطة بحثية وتعليمية ووقائية، بالإضافة الى متابعة المخالف (الجاني) لمدة ثلاث سنوات.

### الدروس المستفادة والممارسة المثلى

- العديد من الافراد الذين أجريت معهم المقابلات ذكروا التحدي الخاص بالتغلب على النقص في الأولوية المعطاة للحياة البرية من قبل جهاز مراقبة الحدود، وهي مشكلة ليست خاصة بكندا فقط.
- العديد من الافراد الذين أجريت معهم المقابلات أشاروا أيضا الى كون التشريع الوطني بكندا بطيء ومعرق عندما يتعلق الامر بتحديث قوائم الأنواع المدرجة طبقا لتحديثات مؤتمر الأطراف. التشريع يكون أكثر كفاءة وتأثير إذا تمت كتابته بشكل يسمح بتحديد وتحديث قوائم CITES تلقائيا بدلا من الحاجة لتحديث القوائم القومية في كل مرة يحدث فيها تغيير.

على الرغم من الدروس المستفادة، يبدو أن كندا لديها العديد من عناصر الممارسة المثلى التي من الممكن ان تساعد الدول الأخرى على التحسن.

- الأدوار الواضحة والمحددة بين ثلاث سلطات مختلفة متخصصة في الحياة البرية ومخصصة لها.
- واحد من أجريت مهم المقابلات اقترح أن تواجد تلك السلطات الثلاثة في مكان واحد كان عنصرا مهما في العمل المتقارب والتعاون الفعال بينهم.
- إدارة البيئة والتغيير المناخي الكندية لديها أيضا علاقات عمل وتعاون مع شركاء دوليين (الهيئة الامريكية لحماية الأسماك والحياة البرية على وجه الخصوص) وكذلك مع سلطات كندية أخرى (مثل CBD على وجه المثال).
- وجود طبقة إضافية من التدقيق على مستوى المقاطعات والتي تقوم بفحص الحصاد الذي تم بطريقة قانونية وإصدار تصاريح الحركة داخل كندا.
- الممارسة الفعالة على الصعيد الدولي (في CITES والانتربول وغيرها).
- إشراك المجتمعات الأصلية (السكان الأصليين) في اتخاذ القرار.
- العمليات متعددة الجوانب والأطراف تعوض التمويل المحدود.

### ملخص

هناك العديد من الأمور التي يمكن تعلمها من كندا:

- أهمية وجود خطة تشريعية يمكن تحديثها سريعا لتواكب تحديثات قوائم الأنواع المدرجة.
- أهمية التخصص عندما يتعلق الأمر بسلطات CITES والحياة البرية.
- أهمية تواجد علاقات عمل جيدة بين السلطات المختلفة، بين المجتمعات المحلية والسكان الأصليين، ومع الدول الأخرى.
- فائدة الاشتراك بفاعلية في الأنشطة الدولية سواء المتعلقة ب CITES او بالانتربول او غيرها.